سياسة مصر الزراعيـــة فى الوقت الحاضر

بقلم المرحوم المهندس الزراعى محمد على قاسم
عضو مجلس النواب

الاقتصاد الزراعى السليم :

يقوم الاستغلال الاقتصادى السليم للأرض الزراعية فى أى دولة من الدول على أساس تنظيم الإنتاج الزراعى للحصول من الأرض على أكبر دخل قومى ممكن ، بشرط إمكان، بل بشرط ضمان توفير جميع ما يلزم من محاصيل تموينية ضرورية لغذاء الشعب وكسائه خصوصا فى الظروف الدولية غير المستقرة كالظروف التى يجتازها العالم فى الوقت الحاضر ، ثم استغلال ما يفيض من مساحة الأرض الزراعية بعد ذلك فى إنتاج محاصيل اقتصادية تفتقر إليها الأسواق الدولية ، على أن تراعى فى هذا التنظيم الزراعى المحافظة على خصوبة التربة عن طريق تبادل زراعة المحاصيل المختلفة بالأرض ، وهو ما يعبر عنه بالدورة الزراعية .

السياسة الدولية وأثرها فى توجيه السياسة الزراعية :

في الظروف السياسية المستقرة فيها أسباب السلام الدولى ، يجوز أن ينظم الإنتاج الزراعي لبلد من البلاد على أساس زيادة مساحة محاصيل التصدير على حساب محاصيل التموين ، بسبب ارتفاع أسعار الأولى فى الأسواق الخارجية ، مع انخفاض أسعار الثانية وبشرط تيسر استيرادها . أما فى حالة الحروب أو اضطراب الحالة الدولية بما يهدد بوقوع الحروب فإن ذلك لا يجوز بأى حال من الأحوال مهما ارتفعت أسعار محاصيل التصدير فى الخارج .

وبالرغم من أن مصر كانت من أقل دول العالم اكتواء بنار الحرب العالمية الأخيرة إلا أنه لم يغرب عن بالنا بعد انقضاء خمس سنوات على انتهاء تلك الحرب - ما لاقيناه أثناءها وما لا نزال نلاقيه فى سبيل إمداد الشعب بحاجاته التموينية الضرورية خصوصا المواد الغذائية . كذلك لا زلنا نذكر ما أصيب به المحصول الرئيسى للبلاد ، وهو القطن ،

من كساد وتعريضه مركز البـــلاد الاقتصادى لضرر بليغ بسبب زيادة المنتج منه عن حاجة المصانع المحلية ، وتعذر تصدير الفائض منه للخارج إذ ذاك ، حتى دعا ذلك الحكومة من وقت لآخر إلى إصدار تشريعات منظمة للإنتاج الزراعى ، وكانت تلك التشريعات جميعا تهدف إلى زيادة مســـاحة زراعات الحبوب للوفاء بحاجة الشعب من الغذاء ، كما كانت تهدف فى الوقت ذاته للحد من زراعة القطن لتعذر تصريفه . كذلك اضطرت الحكومة إلى إصدار القروض المتتالية لتتمكن من شراء ناتج القطن من المزارعين المنتجين وخزنه لحسابها فى سنى الحرب حتى تحمى هؤلاء المنتجين من خراب محقق .

الموقف عقب الحرب العالمية الأخيرة :

لم يقتصر العجز فى ناتج الحبوب والمواد الغذائية فى مصر على فترة الحرب العالمية الأخيرة ، بل أخذ يتزايد بعد توقفها ، وأخذت الحكومة تتدارك الأمر باستيراد مقادير كبيرة من القمح والذرة والسكر . ويدل تزايد مقادير القمح المستوردة عاما بعد عام على تناقص محصول البلاد منه سنة بعد أخرى منذ توقفت تلك الحرب حسب البيان الآتى عن كميات القمح المستوردة من الخارج :

عام ١٩٤٥	٣٠٢٤١٥	إردباً
» ١٩٤٦	٨٧٠٧٨	»
» ١٩٤٧	٩٧٥٣٩٢	»
» ١٩٤٨	٢٧٥١٠٩٧	»
» ١٩٤٩	٢٩٢٣٤٧٩	»

هذا بخلاف ما استورد من الذرة والسكر وغيرهما بكميات كبيرة أيضا .

سياسة الحكومة الحاضرة :

تنذر الحالة الدولية الراهنة بدون شك بخطورة ظاهرة . وكان واجبا على الحكومة أن تحس بما يهدد الشعب من أخطار خصوصا فى المواد التموينيـــة وأن تتخذ الأمر أهبته وتحتاط لكل طارىء .

وقد وجدت الحكومة من سياسة التبصر وبعد النظر أن تتقدم بمرسوم بقانون بتعيين المساحة التى تزرع فى السنة الزراعية ١٩٥٠ / ١٩٥١ من القمح والشعير، وهما يعتبران من أهم المواد التموينية للشعب، وقد دعى البرلمان للاجتماع فى دور غير عادى للنظر فى إقرار هذا المرسوم بقانون. *

وتتلخص أهم مواد ذلك المشروع فى تحديد نسبة الأرض التى تزرع قمحاً وشعيراً بمقدار ٣٥ ٪ من مجموع الأراضى المزروعة فى المنطقة الشمالية من الوجه البحري و ٥٠ ٪ من مجموع الأراضى المزروعة فى باقى جهات المملكة المصرية، فيما عدا مديرية قنا ومركز عنيبة من مديرية أسوان، كما راعت الحكومة ألا تدخل فى حساب تلك النسبة الأراضى البور والأراضى المزروعة بالقصب والحدائق والنخيل والبطاطس والخضروات الشتوية والحمص، للتشجيع على الاكثار منها لأهميتها من الوجهة التموينية.

وفى تقديرى أن هذا العمل من جانب الحكومة يعتبر عملا احتياطيا مشكورا، ومن الواجب الأخذ به، سواء أجامت الأحداث الدولية المقبلة مؤيدة لظنونها أم مخيبة لها.

والقانون المقترح يحقق بدون شك المصلحة العامة للشعب فى الظروف الحاضرة، فبتنفيذه يمكن أن يطمأن إلى توفر قدر كبير من المواد الغذائية الضرورية لتموين البلاد من الانتاج المحلى. كما أنه يستتبع الحد من زراعة القطن - وهو كما نعلم أهم محاصيل التصدير للخارج - فاذا ما فاجأتنا الحرب كان الضرر الواقع على البلاد بسبب كساد تجارة القطن وتعذر تصديره للخارج أقل منه فى حالة إطلاق حرية زراعته والاكثار منه. وفضلا عن ذلك فإنه على أحسن الفروض - وهو عدم نشوب الحرب الدولية - لايمكن لأحد أن يتكهن باستمرار رواج تجارة القطن وارتفاع أسعاره كما هى فى الوقت الحاضر. ولكن الأمر المحقق الوقوع هو أن نقص محصول القطن إلى حد ما

---

* صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٠ بتعيين المساحة التى تزرع قمحا وشعيرا فى سنة ١٩٥٠/١٩٥١ الزراعية وقد عدلت بموجبه النسب الواردة فى مشروع الحكومة واصبحت كالآتى:

٣٠ ٪ من مجموع الأراضى التى فى حيازة كل زارع فى المنطقة الشمالية من الوجه البحرى على الا تقل نسبة القمح عن ٢٠ ٪.

٤٠ ٪ من مجموع الاراضى التى فى حيازة كل زارع فى باقى جهات المملكة بشرط أن تزرع قمحا. ولا تنطبق هذه الاحكام على مديريتى قنا واسوان.

سيعمل على المحافظة على أسعاره المرتفعة إن لم يعمل على زيادة ارتفاعها نسبياً ، وهذا يعوض البـــلاد عن بعض أو كل العجز المتوقع فى الدخل القومى نتيجة نقص مساحة القطن .

ومن ذلك يتبين أن إضرار هذا القانون بالدخل القومى أمر غير مؤكد ، وإذا وقع فهو غير ذى بال ، إلا أنه إذا وقعت الحرب فعلا فان القانون المقترح سيحقق للبلاد فوائد عظيمة لايمكن أن ينكرها أحد ، بل سيجنبها مخاطر لايمكن تلافيها بدونه .

هذا من الناحية التموينية والاقتصادية ، أما من ناحيـه المحافظة على خصوبة التربة فإن النسبة المقررة للمناطق الشمالية من الوجه البحرى تسمح باتباع الدورة الزراعية الثلاثية وهى دورة تضمن معها المحافظة على خصوبة التربة فى هذه المناطق . أما فى باقى جهات القطر فإنه لايخشى كثيرا من اتباع الدورة الزراعية الثنائية لمدة عام بشرط ضمان توفر القدر الكافى من الأسمدة .

وسيكون للسياسة الحكيمة التى قررتها الحكومة أخيراً بالنسبة لزراعة القصب وزيادة سعره ، وإخراج الأراضى المزروعة بالقصب من الزمام عند حساب المساحة المقررة للقمح والشعير ، سيكون لذلك أثر لاشك فيـه من ناحية العودة إلى الاهتمام بزراعة القصب وتنظيم الدورة الزراعية فى مناطق زراعتـــه أيضاً على أساس دورة زراعية ثلاثية ، المحصول الرئيسى فيها هو القصب .

الاعتراضات الموجهة لمشروع الحكومة :

ولا يفوتنا أن نشير هنا إلى بعض مايعترض به على هذا التشريع ، فهنـاك من يرى عدم الأخذ بمبدأ هذا القانون ما دامت الحرب لم تنشب بعد ، ويرى أن الأمر يمكن تداركه بتنفيذ هذا القانون عند نشوب الحرب فعلا ، ولكى نتبين مدى ما يحمله مثل هذا الرأى فى طياته من خطورة نفترض نشوب الحرب فى شهر ديسمبر أو بعده أى بعد فوات الموعد المناسب لزراعة القمح بمصر ، فيكون معنى محاولة تدارك الأمر إذ ذاك هو انتظار نحو عام ونصف عام أى إلى أن يتم حصاد محصول العام المقبل فى شهر يونيه ، وسيكون محصول العـام الحالى أقل من حاجة البلاد طبعا ، فهل يستطيع

الشعب فى مثل هذه الحالة الانتظار هذه المدة الطويلة دون امداده بما يحتاج اليه من مواد التموين خصوصا الخبز ... ؟

وهناك من يخشى أن يحدث التوسع فى زراعة القمح والشعير عجزاً فى مساحة الفول والعدس البرسيم بسبب التوسع فى زراعة القمح والشعير . والرد على هذا الاعتراض أهون من سابقه ، فمثل هذه الأمور يرد عليها بالسوابق العملية ، فقد حدث فى عام ١٩٤٢ أن زادت مساحة القمح والشعير ومع ذلك زادت مساحة البرسيم كثيراً وأن نقص الفول والعدس قليلا . وفى سنة ١٩٤٣ الزراعية عندما بلغت مساحة القمح والشعير أقصاها ومساحة القطن أدناها زادت أيضا مساحة الفول وإن نقصت مساحة العدس والبرسيم ، وفى السنة الزراعية التالية ١٩٤٤ نقصت مساحة كل من القمح الشعير وزادت مساحة الفول والعدس والبرسيم . وفى سنة ١٩٤٥ نقصت مساحة القمح قليلا وزادت مساحة الشعير ومع ذلك فقد نقصت مساحة كل من الفول والعدس . وفى سنة ١٩٤٦ ازداد نقص مساحة القمح والشعير ومع ذلك ازداد ايضا النقص فى مساحة الفول وان زاد البرسيم والعدس قليلا . وفى سنة ١٩٤٧ زادت مساحة القمح ونقصت مساحة الشعير وزادت مساحة الفول زيادة طفيفة للغاية كما نقصت مساحة العدس وبقيت مساحة البرسيم على ما هى عليه تقريبا . ، واستمرت الحال على هذا المنوال من عدم الترابط ايجابا أو سلبا حتى السنة الزراعية الأخيرة ١٩٥٠ فلوحظ تناقص شديد فى مساحة جميع المحاصيل تقريباً من قمح وشعير وفول وبرسيم وان زادت مساحة العدس ، وكان يقابل هذا النقص فى المحاصيل زيادة كبيرة فى مساحة القطن حتى بلغت مساحة زراعته درجة لم تبلغها من قبل (انظر الرسم البيانى بصفحة ٤٢٨ والجدول المنشور بصفحة ٤٢٩

من ذلك يتضح أنه لا يوجد ترابط بين مساحة محصول بعينه ومحصول آخر ، وإذا وجد هذا الترابط فرضاً فلا يكون إلا بين محصول القطن من جانب وجميع المحاصيل الأخرى من جانب آخر . وإن كنت أنا شخصياً أرى أن هذا الترابط لا يتوقف على مساحة المنزرع من محاصيل معينة بقدر ما يرتبط بعوامل أخرى كثيرة كأسعار المحاصيل خصوصاً أسعار القطن وغير ذلك . وهناك من يعترض بتأثير تحديد

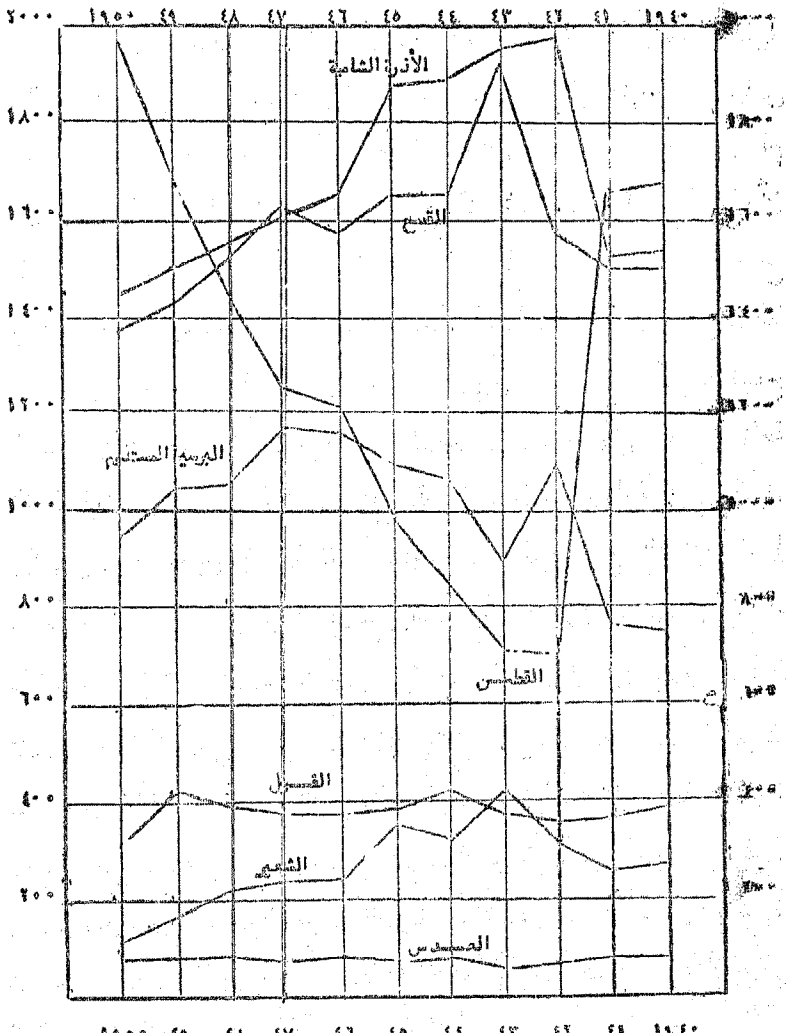

مساحة القطن والقمح والشعير والأذرة الشامية والفول والعدس
والبرسيم المستديم مقدرة بآلاف الأفدنة
في المملكة المصرية

المساحة المزروعة من الأصناف المبينة بالفدان

السنوات الزراعية	قطن	قمح	شعير	ذرة رفيعة	ذرة شامية	أرز	برسيم مستديم	الفول	العدس
متوسط ١٩٣٥ — ١٩٣٩	١٧٥٤ ٣٢٨	١ ١٤٠ ٢٥١	٢٦٦ ٠٦٦	٣٥٧ ٩٢٤	١ ٥٤٠ ٠٣٦	٤٤٥ ٦٣٧		٣٩٣ ٢٠٤	٧٩ ١٢١
١٩٤٠	١ ٦٨٤ ٨٦٩	١ ٥٠٥ ٥٦٠	٢٦٧ ٩٠٤	٣٧٣ ٦٢٠	١ ٥٤٠ ٠٠٢	٥٠٨ ٩٨٣	٧٥٦ ٨٩٧	٣٩٣ ٨٢٦	٨٢ ١٠٦
٤١	١ ٦٤٣ ٦٢٩	١ ٥٠١ ٣٨٢	٢٥٥ ٧٧٦	٤٢٩ ٢٣٢	١ ٥٢٧ ٤٨١	٤٤٨ ٠٦١	٧٧٧ ٩١٠	٣٦٨ ٨٧٠	٨٢ ٤٧١
٤٢	٧٠٥ ٨٩٠	١ ٥٧٦ ٤٣٠	٣٢١ ٤٩٠	٨٢٣ ٦٨٤	١ ٩٨٣ ٠٧٧	٦٧٢ ٨٩٤	١ ١٠٧ ٤٦٩	٣٥٩ ٣٣٢	٧٦ ٣٣٣
٤٣	٧١٢ ٨١٠	١ ٩١٧ ٤٢٢	٤١٨ ٩٤٧	٧٢٩ ١٠٦	١ ٩٥٠ ٥٩٧	٦٤٢ ١٢١	٨٨٨ ١٥٨	٣٨١ ٠١٠	٥٧ ١٦٦
٤٤	٨٥٢ ٩٤٩	١ ٦٥٠ ٩٦٥	٣٣١ ٠٠٨	٧٢٨ ١٧٨	١ ٨٩٠ ٣٤٢	٦١٩ ٧٧٠	١ ٠٦٤ ٦٨١	٤٢٤ ٧٥٥	٨١ ٣٥٥
٤٥	٩٨٢ ٤٤٥	١ ٦٤٦ ٩٣٠	٣٥٨ ٦١٣	٦٨٣ ٨٤٧	١ ٨٧٩ ٠٦٠	٦٣٠ ٤٤٧	١ ٠٩١ ٤٧٨	٣٩٢ ٣٥٨	٧٤ ٩٤٩
٤٦	١ ٢١١ ٧٣١	١ ٥٨٥ ٩٩٧	٢٤٤ ٨٢٥	٥٥١ ٠٩٢	١ ٦٥٢ ٧٦٢	٦٣١ ٦٠٢	١ ١٦٢ ٩٥٧	٣٨٠ ٧٢٦	٧٧ ٥٨١
٤٧	١ ٢٥٤ ١٥٤	١ ٦٢٩ ٦٧٠	٢٣٧ ٤٠٨	٥٤٢ ٥٥٩	١ ٦٠٧ ٧٢٦	٧٧٥ ٧٧٥	١ ١٦٧ ٩٧٢	٣٨١ ٦٤٣	٧٢ ٨٧٢
٤٨	١ ٤٤١ ٤٥٥	١ ٥١٥ ٧٥٣	٢٢٠ ٠٧٥	٥٢٥ ٠٦٧	١ ٥٥١ ٣٥٨	٧٨٥ ٧٢٤	١ ٠٥٥ ٤٩٤	٣٩٧ ٧٧٩	٧٢ ٩٥٢
٤٩	١ ٦٩٢ ٠٠٤	١ ٤١٧ ١٦٠	١٦٨ ٣١٠	٤٩٨ ٦٤٤	١ ٤٩٣ ٦٧٧	٧٠٢ ٩٨٣	١ ٠٤٦ ١٤٩	٤٢٤ ٠١٣	٧٠ ٦٨٤
٥٠	١ ٩٧٤ ٥٥٩	١ ٣٧١ ٩٩٧	١١٦ ٦٩١	٣٩٣ ٧٥١	١ ٤٥١ ٦٤٠	٧٠٠ ٢٦٧	٩٣٤ ٨٩٤	٣٥٨ ٩٩٠	٨١ ٢٣٥

ملاحظات :

١ — بدىء بتحديد مساحة القطن من ١٩٤٢ لغاية ١٩٤٩ . واقتصر فى سنة ١٩٥٠ على المنطقة الشمالية فقط .

٢ — بدىء بتعيين مساحة القمح والشعير من سنة ١٩٤٣ لغاية ١٩٤٩ .

٣ — تشريعات الإكثار من الحبوب فى موسمى الصيفى والنيلى كانت فى السنوات ١٩٤٢ — ١٩٤٥

مساحة زراعة محاصيل بعينها على الاقتصاد الوطنى و ، الدخل القومى وسنتناول الرد على هذا الاعتراض بالتفصيل عند كلامنا عن تحديد مساحة زراعة القطن وتأميم زراعته وتجارته .

كذلك نود أن نطمئن المعترضين على هذا التشريع بأنه ليس تشريعاً جديدا على نظام الزراعة المصرية ، بل كان معمولا بمثيله وبنفس النسبة المقترحة تماما فى سنتى ١٩٤٧ / ١٩٤٨ و ١٩٤٨ / ١٩٤٩ الزراعيتين . كما ان المساحة المقدرة زراعتها من القمح والشعير بموجب هذا التشريع ستكون أقل مما زرعته البلاد فعلا منهما فى سنة ١٩٤٣ الزراعية

وسائل جديدة لحل مشاكل التموين :

اذا كنا نتفق مع الحكومة فى مراميها من وراء هذا التشريع من حيث وجوب العمل على توفير أكبر قدر من الحبوب من الانتاج المحلى أمام الظروف الدولية الحاضرة المضطربة ، إلا أن هناك وسائل أخرى لا تقل عن هذا التشريع أهمية ، وتعمل هى الأخرى على توفير قدر أكبر من الحبوب والمواد التموينية الأخرى بالبلاد .

فزيادة مساحة الأرض المنزرعة بنوع خاص من المحاصيل وان كانت عاملا من عوامل زيادة الانتاج الكلى لهذا المحصول ، إلا أنها ليست وحدها العامل الوحيد المحدد لكمية المحصول ، بل تحدد كمية المحصول علاوة على مساحة الأرض عوامل أخرى كثيرة كالبيئة من حيث العوامل الجوية ونوع التربة وخصوبتها وعمليات الخدمة الزراعية وغير ذلك ، كما أن عملية التسميد ومواعيده وكمية السماد تعتبر فى مقدمة العوامل التى تؤثر فى كمية الإنتاج الزراعى تأثيراً كبيراً .

تخفيض ثمن السماد :

أستطيع أن أؤكد أن العناية بعملية التسميد وزيادة كمية السماد للمساحة التى تزرع فى الوقت الحاضر من القمح قد تأتى بزيادة فى المحصول لا تقل بأى حال من الأحوال عن الزيادة المنتظرة من المساحات الاضافية المراد زيادتها فى مساحة القمح نتيجة لهذا القانون المقترح ، وذلك على افتراض أن تسميد زراعات القمح إلى الحد الواجب سيعمل

على زيادة إردب واحد فى محصول الفدان ، وهو تقدير معتدل بدون شك .

وأعتقد أن أهم العوامل للحد من استعمال الأسمدة الكيماوية فى الوقت الحاضر هو ارتفاع ثمنها خصوصا إذا استعملت فى إنتاج محاصيل رخيصة نسبيا كالحبوب فى الوقت الحاضر ، فخفض أسعار الأسمدة الكيماوية — ولو بتضحية من جانب الحكومة — سيشجع الزراع على استخدام قدر أكبر منها فى التسميد وبالتالى سيزيد ناتج البلاد من المحاصيل

ومطالبة الحكومة بالمساهمة من جانبها فى تخفيض ثمن السماد لن يحملها أعباء مالية جديدة ، إذ أن كل عمل يزيد من ناتج الحبوب بالبلاد يقابله نقص فى مقدار المستورد من الحبوب ، وبالتالى يقابله وفر للحكومة فى المبالغ الطائلة التى تدفعها هى نفسها فى فروق الأسعار عند استيراد الحبوب من الخارج بأسعار تعلو عن الأسعار المحلية .

تحديد أسعار مجزية للحبوب من الناتج المحلى :

تعمل الحكومة على سد النقص فى ناتج الحبوب بالاستيراد من الخارج ، وتدفع فى الحبوب المستوردة أسعاراً مرتفعة كثيرا عن الأسعار المحددة لمثيلاتها من الانتاج المحلى ، فسعر الإردب من الناتج المحلى هو ٣٠٠ قرش للقمح البلدى و ٣٢٠ قرشا للقمح الهندى ، في حين تستورد الحكومة القمح من الخارج بسعر يتراوح بين ٤٢٠ و ٤٣٥ قرشا للإردب ، بخلاف ما يتكلفه من نفقات التفريغ بالميناء ونفقات النقل إلى داخل البلاد .

لذلك فإن الحكومة إذا ما رفعت سعر القمح من الناتج المحلى إلى سعر مماثل لسعر الاستيراد أو إلى أى سعر أقل منه لن تتحمل خسائر عن الكميات التى يمكن زيادتها فى الإنتاج المحلى لتحل محل جزء من القمح المستورد اللازم لتموين سكان المدن وهم الذين تقوم الحكومة بتوفير حبوب الخبز لهم ، أما بالنسبة لسكان الريف فإنه إذا عرف أن القمح يتداول فى الريف فى السوق الحرة بسعر يعلو كثيراً عن السعر الرسمى المحدد وقد يعلو عن سعر القمح المستورد ، لتبين أن زيادة السعر الرسمى للقمح إلى الحد الواجب لن يترتب عليها أى إضرار بسكان الريف ، فضلا عن أن الزيادة

فى السعر ذاتها ستعود بالتالى إلى المزارعين من سكان الريف أنفسهم ، كذلك لا محل لأى تخوف من زيادة السعر الرسمى للقمح الناتج محليا وتأثيره فى رفع تكاليف المعيشة. كما أن ذلك يقضى على أسباب تأخر أو امتناع أو تهرب المزارعين من توريد حصة الحكومة فى القمح المقرر عليهم توريدها .

أما التخوف من ارتفاع تكاليف المعيشة فلن يأتى من هذه الناحية ، وانما سيأتى حتما نتيجة لارتفاع أسعار القطن وما يستتبعه من التغالى فى رفع القيمة الإيجارية للأرض الذى سيرفع من تكاليف إنتاج جميع المحاصيل الزراعية بدون استثناء ، مما يعمل على رواج السوق السوداء فى صورة مكبرة ما دامت الأسعار المحددة للمحاصيل الزراعية أقل من الحد الواجب بل أقل أيضا من التكاليف الفعلية لإنتاجها . هذا فضلا عما يترتب على ارتفاع أسعار القطن من زيادة كبيرة فى النقد المتداول وما يستتبعه حتما من ارتفاع فى تكاليف المعيشة .

وقد نهجت الحكومة الحاضرة منهجاً سليما فى علاج مشكلة إنتاج وتوفير السكر بالبلاد، فقد قررت رفع السعر المحدد للقصب لتشجيع الزراع على الإكثار من زراعته وبالتالى على زيادة ناتج البلاد من السكر ، وما نطالب به لعلاج مشكلة توفير الحبوب للخبز لايختلف عما سلكته الحكومة فى علاج مشكلة السكر .

ولا يفوتنى أن أشير إلى أن ما نقترحه من رفع سعر الحبوب من الناتج المحلى ليس أمراً جديداً لم يسبق للحكومة العمل به ، وإنما كان سارياً فى عامى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ حيث كان سعر الإردب من القمح البلدى ٣٨٠ قرشا وسعر الأردب من القمح الهندى ٤٠٠ قرش .

ومن واجب الحكومة أن تسارع إلى إقرار سعر أعلى للقمح الجديد وغيره من حبوب الخبز منذ الآن وبدون إبطاء ، نظراً لأن المزارع يقوم فى الوقت الحاضر برسم الدورة الزراعية التى سيتبعها فى الموسم المقبل ، ويقوم بشراء التقاوى وإعداد الأرض على هذا الأساس ، فوضع السعر من الآن يشجع الزارع على الإكثار من زراعة الحبوب بدون تخوف .

إن تحديد السعر بالحد المجزى هو أقل واجبات الحكومة ، فمن واجب الحكومة

أن تعمل على تشجيع المنتجين لمحاصيل تحتاج اليها كالحبوب ، كما تفعل الحكومة الأمريكية مثلا بمنح مكافآت لكل من يزرع مساحة تزيد عن الحد المقرر له من المحاصيل التى تنقص تموين بلادها أو ترتبط باقتصادياتها .

تحديد مساحة زراعة القطن :

تحديد مساحة زراعة القطن بقصد الحد من التوسع فى زراعته عند ارتفاع أسعاره توسعاً ضاراً بإنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى وعلى حساب تموين البلاد ، وأيضا لضمان عدم تعريض البلاد لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة الاعتماد على محصول رئيسى واحد كالقطن تتحكم فى أسعاره الظروف الدولية الخارجية ، ولإمكان تنظيم الدورة الزراعية للأرض بما يحفظ على التربة المصرية خصوبتها - كل هذه أمور يتناولها الباحثون الزراعيون والاقتصاديون منذ عهد بعيد ، وانعقد إجماعهم على الأخذ بمبدأ التحديد .

وإذا كان هذا التحديد أمراً واجباً فى الزمن الماضى وفى الظروف العادية ، فإنه قد أصبح فى الوقت الحاضر ضرورة عاجلة تحتمها مصلحة البلاد العليا من جميع النواحى . فقد كان ارتفاع أسعار القطن فى الموسم الماضى حافزا للزراع على التوسع فى زراعة القطن فى الموسم الحالى إلى حد لم تشهد له البلاد مثيلا من قبل ، حيث بلغت مساحة القطن فى بعض الجهات كمديرية المنيا نحو ٥٠ ٪ من جملة الزمام المزروع ، كما بلغت مساحة القطن فى بعض المديريات فى هذا العام ضعف ما كان يزرع فيها فى العام الماضى وفى السنين العادية .

نسبة مساحة القطن للزمام المزروع

فى عامى ١٩٤٩ و ١٩٥٠

المديريات	الزمام المزروع بالفدان	مساحة القطن عام ١٩٤٩		مساحة القطن عام ١٩٥٠	
		بالفدان	بالنسبة للزمام	بالفدان	بالنسبة للزمام
			٪		٪
البحيرة	٧٣١ ٠٠٠	٢١٣ ٥٠٦	٢٩	٢٢٧ ٧٤٦	٣١
الغربية	٦١٥ ٠٠٠	٢٤٤ ٨١٣	٤٠	٢٥٧ ٩٧٠	٤٢
الفؤادية	٤٥٥ ٠٠٠	١٥٥ ٨٦٩	٣٤	١٦١ ٩٦٢	٣٦
الدقهلية	٥٣٣ ٠٠٠	١٩٣ ٨٠١	٣٦	٢٠٠ ٩٢٢	٣٨
الشرقية	٥٩٠ ٠٠٠	١٦٥ ٢٨٦	٢٨	١٩٠ ٩١٤	٢٢
المنوفية	٣٤١ ٠٠٠	٩٠ ٧٠٦	٢٧	١٠٥ ٣٠٤	٣١
القليوبية	١٩٧ ٠٠٠	٤٣ ٥٥٦	٢٢	٥٣ ٤٣٨	٢٧
الوجه البحرى	٣٤٦٢ ٠٠٠	١١٠٧ ٥٣١	٣٢	١١٩٨ ٢٥٦	٣٥
الجيزة	١٨٤ ٠٠٠	٣٣ ٣٥٤	١٨	٤٤ ٦٨٨	٢٤
بنى سويف	٢٢٢ ٠٠٠	٧٦ ٣٦٨	٣٤	٩٣ ٨٠٩	٤٢
الفيوم	٣٣٤ ٠٠٠	٧٩ ٩٢٨	٢٤	٩١ ٨٩٠	٢٨
المنيا	٣٩٠ ٠٠٠	١٥٨ ٠٩٣	٤١	١٩١ ١٠٣	٤٩
مصر الوسطى	١١٣٠ ٠٠٠	٣٤٧ ٧٤٣	٣١	٤٢١ ٤٩٠	٣٧
أسيوط	٤٢١ ٠٠٠	١٤٤ ٨٨١	٣٤	١٩٣ ٥٤٠	٤٦
جرجا	٣١٨ ٠٠٠	٧٢ ٧٢٣	٢٣	١٢٤ ٢١٢	٣٩
قنا	٣٥١ ٠٠٠	١٩ ١٢٦	٥	٣٥ ٥٢٩	١٠
اسوان	١٤٠ ٠٠٠	—	—	١ ٥٣٢	١
مصر العليا	١٢٣ ٠٠٠٠	٢٣٦ ٧٣٠	١٩	٣٥٤ ٨١٣	٢٩
المملكة المصرية	٥٨٢٢ ٠٠٠	١٦٩٢ ٠٠٤	٢٩	١٩٧٤ ٥٥٩	٣٤

ولا شك أن هذه الزيادة الكبيرة فى مساحة القطن ذات أثر بالغ فى نظامنا الزراعى والتموينى فإن كل زيادة فى مساحة القطن تستتبع حتما نقصا فى مساحة الأرض المنزرعة بالمحاصيل الشتوية خصوصا الحبوب والبرسيم الذى يربط به الانتاج الحيوانى بالبلاد ارتباطا كلياً ، كما تستتبع زيادة مساحة القطن نقصا عكسياً مماثلا فى المساحة من الذرة والأرز من المحاصيل الصيفية والنيلية، ومن ذلك تتبين خطورة الموقف ،وضرورة العمل على علاجه بإصدار تشريع بتحديد المساحة التى تزرع قطنا بأسرع ما يمكن .

تأميم زراعة القطن :

هناك وسائل أخري لعلاج المشكلة القطنية الحاضرة حتى لا ترتفع القيمة الايجارية للأراضى الزراعية وترتفع تكاليف الانتاج الزراعى ،فتتعقد تبعا لذلك مشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة على الغالبية العظمى للشعب .

وفى هذا السبيل نقترح أن تبادر الحكومة بزيادة رسم الصادر على القطن أو شراء جميع محصول القطن وبذرته لحسابها بسعر يجزى المزارع ويجعل دخله فى الوقت ذاته من زراعة القطن فى مستوى لا ترتفع معه القيمة الايجارية للأرض ، ولا يسمح بأن تطغى زراعته على غيرها من المحاصيل ، أو بمعنى أعم وضع نظام لتأميم زراعة القطن وتجارته .

ونظام تأميم القطن ليس جديداً على مصر ، فإن ما قامت به الحكومة حيال صيانة هذا المحصول وحماية مزارعيه ابان الحرب العالمية الأخيرة بإصدار القروض وشراء القطن لحسابها ما كان إلا صورة من التأميم حمت به الحكومة منتجى القطن أنفسهم من خراب محقق خلال تلك الحرب ، بل ضمنت لهم بعملها هذا ربحا مجزيا طول مدة الحرب .

تأميم زراعة القطن يحقق العدالة الاجتماعية وينظم الدخل القومى :

بالرغم من اعتبار القطن محصول التصدير الرئيسى للبلاد ، وأن عليه يتوقف ميزان التبادل التجارى مع الخارج ، الا أننا إذا بحثنا عن المستفيدين الفعليين من زراعة القطن لوجدنا أنهم أولئك الملاك الذين تزيد أملاكهم عن عشرة أفدنة من الأراضى

الزراعية ، ان لم يكونوا ممن تزيد أملاكهم عن خمسة عشر فدانا ، فإن مالك هذه المساحة من الأرض مهما ارتفعت أسعار القطن فإن دخله من أرضه يكاد يكفى حاجاته المعيشية الضرورية ومقابلة زيادة تكاليف المعيشة التى لا بد أن تلازم ارتفاع أسعار القطن .

فاذا حصرنا عدد ملاك الأراضى الزراعية الذين تزيد ملكياتهم عن عشرة أفدنة لوجدنا أنهم يبلغون ٦٨٠٣٥ ما لكا فقط من بينهم ١٦٠٠ من الأجانب أى نسبة نحو ½ ٪ من سكان المملكة المصرية يستفيد هؤلاء النفر القليل وحدهم بالاضافة الى قليل من التجار والمضاربين من ارتفاع أسعار القطن سواء عن طريق انتاج القطن لحسابهم أو الحصول على هذا الارتفاع فى السعر فى صورة ارتفاع فى القيمة الايجارية لأراضيهم.

ولا يمكن أن يقبل الاحتجاج بأن ارتفاع سعر القطن يفيد العمال الزراعيين عن طريق غير مباشر أى عن طريق ارتفاع أجورهم، وبالتالى زيادة دخلهم ،فانه مهما زيدت أجور هؤلاء العمال فان هذه الزيادة لا يمكن أن تعوض ما يستتبع ارتفاع أسعار القطن من ارتفاع فى تكاليف المعيشة عامة . ومن ذلك يتبين ان ارتفاع أسعار القطن مؤكد الفائدة لكبار ملاك الأراضى الزراعية فى حين أنه لا يفيد غيرهم من صغار الملاك أو العمال الزراعيين أو العمال الصناعيين ، بل قد يضر هذه الطوائف الفقيرة وغيرها من الطبقات المحدودة الدخل عن طريق غير مباشر .

هذا من ناحية الدخول الفردية ، أما من ناحية دخل الحكومة فانه لا يتأثر تقريبا من زيادة أسعار القطن ، فإن الزيادة فى السعر ذاتها لا تقابلها أى زيادة فى الرسوم أو الضرائب ، ولكن فى العادة يترتب على ارتفاع أسعار القطن إقبال على زراعته ثم زيادة فى المحصول وبالتالى زيادة فى حصيلة رسم الصادر . وحتى هذه الزيادة فى حصيلة رسم الصادر لا يمكن اعتبارها فى الوقت الحاضر الا زيادة صورية ، لأن كل زيادة فى مساحة زراعة القطن يقابلها نقص فى مساحة زراعة الحبوب والقصب ، وبالتالى نقص فى محصول الحبوب والسكر . وهذا النقص تعوضه الحكومة بالاستيراد من الخارج الذى يكلف خزانة الدولة مبالغ طائلة فى فرق السعر بين الناتج المحلى من الحبوب والسكر وتكاليف استيراد مثيلاتها من الخارج . ويبلغ

ما تتحمله الحكومة فى هذا السبيل فى الوقت الحاضر اكثر من عشرة ملايين من الجنيهات ينتظر ان تتضاعف إذا زادت مساحة القطن ونقصت مساحة الحبوب والقصب .

من هذا تتبين الحكمة فيما نقترحه من تأميم زراعة القطن وتجارته ، خصوصا اننا لم نوجد فى نظامنا الضرائبى بعد ما يمكن به تحقيق العدالة الضرائبية حتى تتحقق العدالة الاجتماعية بين أبناء الوطن جميعا ، فالأرض الزراعية ملك للدولة قبل أن تكون ملكا لفرد بذاته أو جماعة بعينها ، ومن حق الشعب على أرض وطنه ، بل من واجب الحكومة ان تفرض مثل هذا النظام خصوصا فى مثل ظروفنا الحاضرة التى تفتقر فيها البلاد الى كثير من الاصلاحات والمشروعات العمرانية فى جميع مرافقها كالتعليم والصحة والرى والزراعة واستغلال موارد البلاد المعطلة فضلا عن تقوية الجيش ووسائل الدفاع عن الوطن ، تلك الأمور التى يتحتم على كل مصرى أن يساهم فيها بقدر ما يفيد من أرض الوطن وثروته . كما أن موارد الدولة بحالتها الراهنة لا يمكن أن تقوم بما تتطلبه البلاد فى نهضتها من إصلاحات عاجلة .

هذه هى العدالة التى لا يمكن أن تتحقق إلا بتنظيم استغلالنا لأرض بلادنا الزراعية وتعديل دولاب الضرائب فيها وتأميم بعض موارد ثروتها الرئيسية .

ولا يفوتنى أن أشير إلى أن تأميم المحصول الزراعى الرئيسى للبلاد سيغنى عن بعض التشريعات المقترحة لتثبيت القيمة الايجارية للأراضى الزراعية ، وتحديد أجور عادلة للعمال الزراعيين ، والحد من الملكيات الزراعية الكبيرة وغير ذلك من التشريعات التى قد تحدث اهتزازات اقتصادية عنيفة ما أغنانا عنها ، والتى سيحقق التأميم كثيرا من الأهداف التى كان يرمى اليها واضعو تلك المشروعات .

ومن العدالة فى حق الشعب والحكومة بل من صالح زراع القطن أنفسهم تأميم زراعة القطن وتجارته بصفة دائمة سواء أكان ذلك فى أوقات السلم أو الحرب ، ففضلا عما فى التأميم من مصلحة للوطن فى مجموعه فإن فيه أيضا تأمينا وضمانا لزراع القطن عندما تنشب الحروب وتصاب تجارته بالكساد ويتعذر تصديره للخارج ، أو عندما تتعرض تجارته لأى نوع من أنواع الكساد .

وأود ألا أختتم هذه العجالة قبل أن أشير إلى ما يعرفه الجميع من ضيق فى رقعة الأرض الزراعية بمصر ، وما يسببه هذا الضيق من اضطرابات فى سياستنا الزراعية من آن لآخر. ولا شك أن مانلقاه من مشكلة اليوم ماهو إلا أثر من آثار ذلك الضيق.

ولعل ذلك يكون حافزاً لنا على العمل الإيجابى السريع فى سبيل توسيع رقعة الأرض الزراعية ، فيحل بذلك كثير من مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية حلا طبيعيا دون ما حاجة إلى تلك الحدود والقيود والتشريعات التى نرانا مضطرين فى الوقت الحاضر للأخذ بها .

والله ولى التوفيق . .